أميركا من الهزيمة الاستراتيجية إلى المناورة التكتيكية

د. عبد علي كاظم المعموري
رئيس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

مقدمة

لم تكن الإدارة الأميركية تدرك هذه اللحظة التاريخية والمفصلية، عندما وضعت ما بين خيارين أحلاهما أكثر مرارة من الآخر، فلم يكن متوقعاً أنَّها سترغم على اتخاذ قرارات تضعها في موضع الدفاع، وهي التي ظلت طوال تاريخها الممتد منذ خروجها إلى العالم بعد انتهاء العمل بـ"مبدأ مونرو" (1) MONROE DOCTRINE، تعتمد نمط الهجوم الدائم والانقضاض على أعدائها، حتى وصولها إلى مرحلة انتهاء الحرب الباردة، فاشتقت لنفسها فقط الحق في اعتماد أسلوب الحرب الاستباقية لمن ينوي معاداتها، حتى وإن كان ذلك في سياق خطاب سياسي أجوف.

فالقول بأنَّ القرن الجديد (القرن الحادي والعشرين) قرناً أميركياً بامتياز، بحسب مزاعم المحافظين الجدد (ديك تشيني DICK CHENY- بول وولفويتز PAUL WOLFOWITZ- دونالد رامسفيلد DONALD RUMSFELD-)، بدأت أميركا في عقده الأول تشهد تراجعات كبيرة، فمن الهزائم العسكرية إلى الرفض العام لمجتمعات الأرض للوصاية الأميركية على تطلعاتها، بجانب الانهيارات الاقتصادية المتتالية، بسبب الأزمة المالية التي لم يتم شفاء الاقتصاد الأميركي منها إلى الآن، على الرغم من جهودها في تصدير هذه الأزمة إلى العالم وتحميله تكاليفها، وصعود للتظاهرات الشعبية فيها على خلفية تردي الأوضاع المعاشية للغالبية من السكان، إذ أنَّ هناك أكثر من (14) مليون عامل عاطل عن العمل في آخر إحصاءات معلنة لشهر تشرين الأول / اكتوبر[2] من عام 2011.

1: مبدأ مونرو: مذهب سياسي أطلقه الرئيس الأميركي جيمس مونرو في كانون الأول / ديسمبر من العام 1823 وينص على استقلال دول القارة الأميركية و عدم السماح للدول الإستعمارية الأوروبية بالتوسع في هذا الدول ، وقد عنى ذلك أن الولايات المتحدة قد أعلنت هيمنتها على القارة الأميركية كما يذهب العديد من الخبراء الإستراتيجيين تحت لافتة تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الخارجية ، إلا ان الولايات المتحدة خرجت عن هذا المبدأ فغزت الدومنيكان في عام 1905 و نيكاراغوا عام 1912 وهاييتي عام 1915.

2: THE WASHINGTON POST28 تشرين الأول /أكتوبر 2011

هذه الأوضاع بجانب الدور الكبير للمقاومة الإسلامية العراقية في النيل من قوات الاحتلال، وأبرزها إنهاك قدراته البشرية والحط من معنوياتها إلى مستويات متدنية، بدأت تنعكس سلباً على مجمل الوجود الاحتلالي، وهو ما انتبهت إليه أميركا ولهذا سعت إلى القبول بالانسحاب خوفاً من هزيمة كبيرة تلحق بها.

التركة الثقيلة للاحتلال

احتلال العراق جاء في سياق المفترض المعلن من الأهداف الأميركية، وذي وذا بعد جيو- -استراتيجي يتضمّن أهدافاً عدة، لكنها في الأغلب الأعم جاءت لمصلحة أطراف محلية وإقليمية، وتقف «إسرائيل» في مقدمة المستفيدين من احتلال العراق، فيما بدت الولايات المتحدة الأمريكية خالية الوفاض، إلا من تخريبها وتدميرها للعراق، وهدر فرصة استعادته لأوضاعه الاقتصادية ومكانته الاقليمية، كدولة فاعلة في محيطها وليست معتدية، مع أنّ الأميركيين لهم الدور الكبير بصورة مباشرة وغير مباشرة، في دفعه ليكون شرطياً في خدمة أجندات مشبوهة، وطرداً مع مرور سنوات الاحتلال، اتضحت ملاح الأهداف المعلنة وغير المعلنة من احتلال العراق، ونتيجة لذلك فقدت الولايات المتحدة الأميركية الكثير من عوامل التمكين التي خدمتها في احتلاله عام 2003, ومنها:

1: عدم قدرة عملائها وحلفائها السياسيين أو المنتفعين من وجودها للهيمنة والوصول إلى السلطة ومركز القرار، على المجاهرة ببقائها.
2: الرفض الشعبي الكبير والواسع لبقاء الأميركيين تحت أيّ صيغة كانت، وهذه الكلفة الكبرى لها في العراق.
3: السلوكيات الهمجية والقتل العمد (القتل بدم بارد)، التي عُّدت سمة بارزة لسلوك الجنود الأميركيين المحتلين.
4: اتضاح الكذب والتزييف الذي ساقته وسائل الإعلام الأميركية إبان الاحتلال، التي روّجت أنَّ العراقيين سيكونون أحسن حالاً.
5: شيوع الفساد والطائفية والصراع السياسي وضعف معطى المواطنة في العقل العراقي، وهي جميعاً تؤدّي إلى تمزيق العراق وتقسيمه كمشروع إسرائيلي بامتياز.
6: سعة التدخل الخارجي في شؤون العراق، ما أوصل حالة الدولة إلى دولة هشة وفاشلة.
7: التراجع في جميع مؤشرات التنمية البشرية للعراق، مقارنة بأيّ دولة مجاورة غير نفطية.

هــذه المخرجــات التي كانت نتــاج الاحتلال الأميركــي في العــراق لا توفــر فرصــة متاحة للاســتدلال على أيّ نجاح يذكر، وجعلت من الأوضاع أكثر قتامة، بحيث يستبعد استشراف درجــة الارتقاء عــن الأوضاع الحاليــة في الزمن المنظور.

لم يستطع حلفاء الولايات المتحدة الهيمنة على مراكز القرار في العراق

وعلى وفــق ذلك، فإنّ إمكانية التحقق من النجــاح الأميركي في العراق، يعد محض هــراء وحفيف، لا يحتجز مساحة ولو صغيرة في المســمع أو الذاكرة العراقية، ومن الممكن القول إنَّ أميركا قد فشلت تماماً في العراق لتسويق مشروعها، الذي إرادته أن يكون معلماً ومثابة لدول الشرق الأوسط، فيما حققت «إسرائيل» نجاحات كبيرة واستراتيجية.

وتحــوّل العراق على خلفية النزعة الكاريزمية للنظام السابق، وما ترتب عليه وصولاً إلى الاحتلال ومنتجاته، إلى أن يتحول إلى شــبه دولة، متوزعة ما بين نزعات انفصالية مدعومة من أجندات عربية ، مرة تحت ضغط النزعة الطائفية، وأخرى تحت تفتيت العراق وإضعافه بحجة الخوف من عودته قوياً في المنطقة.

ولهــذا فقد دخل احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق في إشــكالية مزدوجة ذات وجهين، لها وللعراق معاً، فلم يعد بإمكانها تقديم صورة مغايرة في العراق على خلفية الموروث المختزن في الذاكرة العراقية، وأدخلت العراق في إشكالية كبيرة بدءاً من علاقاته مع دول الجوار مروراً بالدستور والتوزيع الطائفي وصعود ثقافة الانشطار الجغرافي – الســياسي على أساس طائفي لمناطــق العراق المختلفة، وهو ما يجعل العراق ككيان موحد مجرد أمنيات وربما تظل تاريخاً وذكريات.

والإشــكالية الأخــرى كدولة راعية للديموقراطيــة وداعية لها، فثمــن الديموقراطية بحســب الوصفة الأميركية مرتفع جــدّاً، فالتكلفة الاقتصاديــة – الاجتماعية لهذه الديموقراطيــة المزعومة، هــي مزيد من الفقر والبطالة والمــوت المجاني والتدمير الاقتصادي والارتهان السياسي والتفتت الاجتماعي وضياع الهوية الوطنية للشعوب المقهورة تحت الاحتلال الأميركي.

صعوبة تسويق النموذج العراقي

ونعتقد أنَّ المشروع الأميركي في العراق قد ســجل فشــلاً ذريعاً، ولم يعد يحمل في

الاحتلال الأميركي للعراق قوبل برفض شعبي كبير

ثنايــاه أيَّ فرصة لتقديم دولة حضارية موحّدة تحمل رؤية واضحة اتجاه مستقبل شعبها، وهو ما يلغي تماماً الأطروحــة الأميركية بأنَّها حاملة للتطور أيّنما حلــت، كأمبراطورية تتطلع لكي تــؤدي الدور المفترض لها، في ســياق زعامتها للعالــم في هذا القــرن، كامتيــاز اختارته لها، بعدما أفل نجم القطب الآخر، وتفردت هي بالزعامة العالمية.

وغيرَ بعيد عن ذلك، فإنَّ أفغانســتان كدولة احتلتها أميركا أيضاً، هي الأخرى تعاني فقدان السيطرة على بوصلة توجهاتها المستقبلية شأنها شأن العراق.

إنَّ ما لم تتحسب له أميركا في العراق، وتخضعه للعقلانية والعملية هو أنَّها اندفعت تحت نزق رغبات المحافظين الجدد وصانعي اســتراتيجيتها، الذين في الأغلب الأعم يخضعون لاشعورياً لانتمائهم الديني وخاصة (اليهودي أو المسيحي المتطرف BORN AGAIN CHRISTIANS.METHODIST . BABTIST)، وبالتــالي فــإنَّ تحقيــق الأهداف الصهيونية يتأتى طبيعياً وكسياق في خضم التفكير والبناء الاستراتيجي الأميركي، من هنا يكمن أحد أهم مصادر الفشل الأميركي، فما ينفع إسرائيل ليس بالضرورة ينفع أمــيركا كدولة، مثلما لم تعد مقبولة مقولة أحد الرؤساء الأميركيين، من أنَّ ما ينفع جنرال موتورز ينفع أميركا[3].

3: يُنســب هذا القول إلــى الرئيس DWIGHT D. EISENHOWER دوايــت ايزنهــاور(1890ـ1969) وقــد تولى مقاليد الرئاســة بيــن الأعوام 1953و1961
كما يُنســب هــذا القول إلــى رئيس شــركة جنــرال موتــرز ،تشــارلز ويلســون(1890 ـ 1961) الــذي عينه الرئيس ايزنهــاور وزيرا للدفاع في العام 1953.

دور المقاومة الإسلامية

لقــد غيّبــت الولايات المتحدة الأميركية في ســياق تحضيراتها للحــرب على العراق واحتلاله، أنَّها ســتواجه مقاومة شعبية حقيقية، ربما ســتنمو اطّراداً مع طول مدة الاحتلال، وهو ما واجهته فعلاً بعدما توافرت لذلك ممكناته الحقيقية.

وعــلى الرغم من كل أساليب التعمية التي حاولت أمــيركا فرضها على الرأي العام العالمــي والأميركــي والمحلي العراقي، في الــدمج ما بين المقاومــة والارهاب، فإنها فشــلت في ذلك على وقع مســتويات الحرج الذي تسببت به هذه المقاومة لجيش الاحتلال في العراق.

إنَّ الصعوبــة التي جابهــت الولايات المتحدة الأمريكيــة في المحافظة على جنودها وقواعدهــا، إزاء تصاعــد المقاومة في وســط العراق وجنوبه، لا ســيما أنَّ خطوط الإمداد اللوجســتي تبدأ من الحــدود الكويتية إلى بغداد، هــي أنها أضحت عرضة

سنوات الاحتلال الأميركي أشاعت الفوضى والطائفية والفساد وغذّت الصراع السياسي

لأعمـال المقاومة الإسـلامية العاملة على طول الطريق الموصل ما بين سفوان في أقصى جنوب العـراق وقواعـد الإمـداد والتموين في وسـط العـراق. وهي من أكثر القواعـد تعرّضاً للجهد المقاوم.

أدركت الولايات المتحدة الأميركية منذ نهاية عام 2008، بعـد تحييد الجـزء الأكبر من القوى والمجموعـات في المناطق الغربية من العـراق وخاصة في محافظة الأنبار (المنطقة الحدودية التي شهدت تدفق أعداد كبيرة من القاعدة والجماعات التكفيرية)، أنَّها ستواجه مقاومة شرسة من تنظيمات مقاومة فعالة لا تسـتطيع وصمها بالإرهابية المستهدفة للعراقيين، هذه المجموعات بدت أكـثر تنظيماً وسهلة الذوبان في محيطها، مسـتفيدة من القبول الاجتماعي لها، وهو الشرط الضروري والكافي لنجاح أيّ مقاومة.

وبنـاءً على ذلك فإن ما واجهته قوات الاحتلال الأميركية طوال السـنوات 2009–2011، هـو في حقيقته حرب اسـتنزاف كبـيرة، أوقعت خسائر كبـيرة في العنصر البشري الأميركي خصوصاً، وهو الجزء الهام في منظومة الخوف والحرج الأميركية.

ولهـذا اندفعت أميركا في الضغط على الحكومة العراقية لعمل أيّ شيء لإيقاف/ أو التأثـير على عمل الفصائل المقاومة، وصولاً إلى حد تخويف الطبقة السياسـية من مستقبل ترك هذه الفصائل على مكانة هذه الأحزاب ورموزها.

هذا الاستهداف/ الاستنزاف للقوات الأميركية الذي أصبح نمطياً وروتينياً، أدّى الى:

1: إطاحة مـا بقي من المعنويات المنهكة للجنود الأميركيين، الذين أضحوا رهينة القدر في سـلامتهم، وصولاً إلى أنَّهم أجبروا على ارتداء ملابس المعركة حتى عند تحركهم داخل قواعدهم المحصنة.

2: فـرض على الولايـات المتحـدة الأميركية زيـادة النفقات العسـكرية لحماية جنودهم، على الرغم من الاستعانة بالمرتزقة في الشركات الأمنية الخاصة، الذين وصلت أعدادهم في بعض سـنوات الاحتـلال إلى مئات الآلاف ممن جُلبوا من مختلـف أصقاع الأرض (النيبـال، جنوب أفريقيا، باكسـتان، تايلند، جامايكا، كينيا، دول أوروبا الشرقية) وحتى من بعض الدول العربية.

3: الارتبـاك المالي الذي فرضته الأزمة العاصفـة بالاقتصاد الأميركي، على موازنة الإنفاق العسكري، وإدامة حربها في العراق وأفغانستان.

لذلك لم يكن الانسـحاب من العراق محض اختيار أميركـي تم الإقرار عليه، بعدما

النموذج الأميركي للعراق لاقى فشلاً ذريعاً

اسـتكملت القوات الأميركية المهمة (التي هي غير موصوفة لا في عهد بـوش ولا عهد أوباما) بنجاح، بل هو في حقيقته انسـحاب إجباري، تم تحت وقع ضغـوط متعـددة، يقف عـلى رأسها تطـور فعل المقاومـة وإدراك الإدارة الأميركيـة أنّ بقاءهـا في العراق، سيرسم شـيئاً من ملامح هزيمتها في فيتنام، نظراً لسعة التأثير الذي بدا واضحاً على نمط الفعل المقاوم من حيث التكتيك وطبيعة التسـليح والاسـتهداف، وخاصة لبعض الفصائل التي تخشاها قوات الاحتلال بشكل خاص.

ترتيبات ما بعد الانسحاب

إنَّ الانسحاب العلني (العسكري)، لا يعني مطلقاً أنَّ الولايات المتحدة الأميركية يمكنها تـرك العراق وشأنه، من دون أيّ ترتيبات مسـتقبلية، وهو أمر لا يمكن أن يكون بعيداً عن أذهان المخططين الاسـتراتيجيين الأميركيين، فالعراق يسـتحق، كمـا عبّرت وزيرة الخارجية الأميركية السابقة ومسـتشارة الأمن القومي آنذاك كوندوليزا رايس، يستحق التضحيات، تعليقـاً على خسائر الأميركيين البشرية والعـبء المالي من حرب العراق واحتلاله.

هذا الأمر تداركته أميركا عندما قرأت المزاج الشـعبي والسـياسي في العراق، ولذلك ذهبـت إلى مـا يسـمّى الاحتلال الناعـم، والذي يتمحـور حول الثقافـة والاقتصاد والتغيّرات الاجتماعية، كبديل متناغم مع تطلعات التي ترغب فيها الشعوب، ومن دون أدوات قوة خشـنة، من مثل القوة العسـكرية ومـا يترتب عليها، لذلـك فإنّ الإطار الاسـتراتيجي المعتمد ما بين الحكومة العراقية ودولة الاحتلال، سـيكون بديلاً من أيّ اتفاقـات أو معاهدات تدرك الحكومة العراقية والإدارة الأميركية أنَّها لا تمتلك الشرعية المطلوبـة لاعتمادها وفق المعايير الدوليـة المعتمدة، لأن العـراق دولة محتلة، وفق القـرارات الدوليـة الصـادرة، وبالتالي فهي غـير ملزمة للحكومـات المقبلة لما بعد الاحتلال.

هـذا الإطار يعطي الحق للولايات المتحدة الأميركية بالتعـاون في كافة المجالات ذات الآفاق الاسـتراتيجية، بمـا فيها الجوانب الثقافيـة والعلمية، ومن هنـا يمكن للولايات المتحـدة الأميركيـة أن تتدخل في مجالات عدة، بدءاً من التكنولوجيا وانتهاءً بالتسـليح واحتكاره لمصلحة شركاتها العسـكرية. لذلك لا يمكن للعراق في الأمد القصير أن يكون بعيداً عن سـطوتها المبـاشرة في الكثير من المفاصل الحيويـة إلى أمد غير منظور، تبعاً للأفق الزمني المفتوح لاتفاقية الإطار الاستراتيجي.

لهذا فإنّ إعادة ترتيب العلاقة الأمريكية – العراقية وفق شعار أوباما (الانسحاب العسكري المسؤول من العراق)، الذي يسّر له الفوز في الانتخابات، لا يمكن لأميركا هضمه استراتيجياً، لذلك فإنّ عملية إخراج القوة العسكرية من العراق هي مناورة تكتيكية، إذ سيجري ذلك لمصلحة ترتيبات اقتصادية – سياسية – ثقافية – عسكرية، وستقوم السفارة الأمريكية بإدارة الملف العراقي مباشرة، وهي إدارة أمريكميركية متقدمة أو/ البيت الابيض المصغر، لأنّها تجمع البنتاغون، الخارجية، الـ CIA، وممثلي الشركات. لذلك وضعت موازنة لهذه السفارة تبلغ 6.3 مليارات دولار سنوياً. وهذه تتجاوز موازنات دول نامية، وهي أكبر موازنة لسفارة في تاريخ الدبلوماسية العالمية.

لقد أمنت الولايات المتحدة الأميركية أوضاعها في العراق من خلال جهد كبير بُذل طوال سنوات الاحتلال الخشن السابقة، وهذا تم عن طريق الآتي:

1: أحزاب سياسية ممثلة في البرلمان ولها دور مهم في العملية السياسية.
2: منظمات مجتمع مدني مموّلة من السفارة والوكالات والمنظمات الأميركية.
3: وسائل إعلام متوزعة ما بين صحف، مجلات، قنوات فضائية، وهي في الأغلب مموّلة من الولايات المتحدة الأميركية أو تحصل على تمويل سنوي.
4: مستويات إدارية وعسكرية وأعضاء برلمان ومجالس محافظات، لهم علاقات جدّ وثيقة بالاحتلال وقواته.

هذا العمل الحثيث يأخذ طابعاً تراكمياً، فمنذ عام 1991، عندما أجّلت أميركا احتلال العراق على خلفية إخراج الجيش العراقي من الكويت، استعدت الـCIA والخارجية والبنتاغون، لتنشيط العمل باتجاه خلق طبقة موالية لأميركا في داخل العراق وخارجه، وخاصة المعارضين في الخارج الذين انتشروا في كل بقاع العالم، مستفيدة من تردّي أوضاعهم والإغراء المادي الذي تمارسه.

تاريخياً، ثبَتَ بما لا يقبل الشك أنّ الدول الغربية وأميركا تحديداً لا يمكنها أن تعمل بهذا القدر من الفاعلية في شؤون البلدان الاخرى، إلا من خلال جموع من العملاء تسمّيهم تأدباً «المتعاونين معها»، بالإضافة إلى ما توفره التكنولوجيا المخصصة لأغراض استخبارية، ومن دون ذلك فإنّ القوة الأميركية تصبح قوة هوجاء غير قادرة على تقديم منجز موصوف ومحدّد.

الانسحاب لم يكن محض اختيار أميركي

ولذلك دأبت أميركا بقوة لتأمين حاجتها من

ذلك طوال سنوات الاحتلال الممتدة ما بين 2003 و2011 في العراق، وهي بذلك استطاعت أن تراكم الكثير من المعلومات والتقويمات عن العراقيين، سواء كان هذا بنحو مباشر أو غير مباشر، مستفيدة من قنوات متعدّدة للمعلومات بما فيها المصادر الرسمية.

الصراع الأميركي - الأوروبي على ليبيا

بدت أميركا مشفقة على الشعوب العربية ورافضة سلوكيات حكامها وأنماط حكمهم المتكلسة واستهتارهم بالموارد المتاحة (المالية)، وهدرهم للكرامة الإنسانية، والتضخيم المبالغ فيه لأجهزة الأمن والقمع في هذه البلدان، واستغرابها من فنون التعذيب والتعامل مع المعارضين، هذا كله ترفضه الآن أميركا والدول الغربية، وكأنهم جميعاً كانوا في غفلة من الأمر، ولم يساندوا هذه النظم الديكتاتورية ويمدّوها بكل هذه الأجهزة والمعدات لقمع شعوبها، ولم يعلموا بالأموال التي يجري إيداعها في البنوك الأميركية أو الأوروبية.

كأن الحس الإنساني الأميركي والغربي قد استيقظ للتو على وقع وصول غليان هذه الشعوب من الظلم والامتهان والتعسف والفقر والتجويع المنظم إلى حالة حرجة.

معروف أن أميركا تهتم دائماً بوضع السيناريوهات المتعددة لكل حالة، وربما هي القوة الوحيدة في العالم الآن، في مقدورها أن تنفذ خيارات عدة، هذا مكتسب بفعل عوامل عدة من بينها سعة الممكنات التي ترتكز عليها كرصيد لتحويل القدرات إلى قوة متعددة تتراوح ما بين سياسية، اقتصادية، إعلامية، عسكرية. كما أنّها تعتمد نمطاً معروفاً وبات مفضوحاً، فهي في الوقت الذي تساند فيه نظام أو قوة أو حتى منظمة مهما كان شكلها، فإنّها في الوقت ذاته تعمل على صناعة/ أو دعم القوة المناقضة لها، وهي بذلك تحاول الإمساك والسيطرة بسلسلة التفاعلات ما بين جانبي الصراع، ففي مصر مثلاً، على الرغم من رعايتها الحنونة لنظام حسني مبارك، كانت ترعى على الضفة الاخرى قوى ومنظمات مجتمع مدني، بل إنّها دربت أعداداً لا بأس بها من هذه المنظمات، في خارج مصر وموّلتها حتى في ظل الثورة المصرية. وفي العراق أيضاً، فإنّها جاءت بكل القوى والشخصيات السياسية إبان احتلالها للعراق 2003، ولا تستطيع أيّ من قوى

الاحتلال الأميركي أنتج تراجعاً في جميع مؤشرات التنمية البشرية للعراق مقارنة بأيّ دولة مجاورة غير نفطية

المعارضــة القول إنّها كانت رقماً صعباً في المعادلــة من دون الأميركيين، فالكل له علاقاتــه معها، وهي التي رعت النظام الســياسي الحالي، إلا أنّها في الوقت نفســه عملت على اســتدراج العديد من القوى والشــخصيات وصولاً إلى خلق ما يسمّى «الصحــوات» في بعــض مناطق العــراق الساخنة، لمساعدتها في الســيطرة على الأوضــاع، هــذه البناءات، بالإضافة إلى جهدها الغاطس في إنشاء طبقة سياســية تنضــج بهدوء، لتأخــذ دورها بعدما تســتهلك الطبقة السياســية الحالية مرحلتها التاريخية، وهكذا ترعى أميركا النقيضين معاً.

غيّبت الولايات المتحدة الأميركية في سياق تحضيراتها للحرب على العراق واحتلاله مسألة مواجهتها من قبل مقاومة شعبية حقيقية

حاولــت أميركا منذ البداية احتضــان الثورة الليبية، ومن المؤكد تمامــاً الآن، أنَّ ركيزة أميركا هي المعارضــون المقيمون في الدول الغربيــة، والذيــن يكونون في الأغلــب الأعم على اســتعداد تام للتعاون مع استخبارات هذه الدولة أو تلك حتى ممن هم يقيمون في دول أوروبيــة، إذ يسهل الوصول إليهم، والتعاون معهم في إطار تبــنّي قضيتهم، وهذا يتم عن طريــق المنظمات الأمريكية الراعية لموضوعــة الديموقراطيــة وحقوق الإنســان، بالإضافة إلى جهد المنظمــات غير الحكومية أو مراكز الأبحــاث لما يخص الأكاديميين والمثقفين.

هذا الأمر في نتائجه يخلط الأوراق تماماً إزاء المعارضة الوطنية التي تتخذ من الداخل مساحة لعملها، ولهذا فإنّ معظم من اقتنص نتائج سقوط النظام العراقي السابق، هم المعارضون في الخارج والحاملون للجنسيات الأوروبية والأميركية، ولذلك شاع في الشارع السياسي العراقي مصطلح «معارضو الداخل» و«معارضو الخارج»، معارضو الداخل يفتقرون لكل شيء، البراغماتية، التزييف والكذب والخداع، الدبلوماســية، وثقافــة العلاقات العامة، وسلســلة العلاقات مع الأوروبيــين والأميركيين، واللغة الأجنبيــة، ويحتكمون فقط إلى حب وطنهم، ولهذا لن يكونوا في مركز صنع القرار لما بعد الثورة إلا إذا استطاعت أجهزة/ أو سفارة هذه الدولة أو تلك تجنيدهم.

ونعتقد أنَّ تجربة ليبيا ســتكون مماثلة إلى حد ما لتجربة العراق، فالاستعانة بالليبيين المعارضــين في الخارج، قد بــدأت منذ أجل غير قصير (ولا ننكر ابداً أنَّ هناك رموزاً وطنيــة ليبية ظلــت عصيّة على الأميركيــين والأوروبيين)، إلا أننا نلحــظ بين الفينة والأخرى تسريبات عن أن بعض الشــخصيات المحسوبة على المعارضة، قد تلقت أموالاً من هذه الدولة أو تلك، كما هي حال أحد قادة المعارضة الليبية في إيرلندا.

ثــم إنَّ البنــاءات التي نجحت أمــيركا في ترتيبها في العراق، تحاول أن تستنســخها في

التجربة الليبية لما بعد ســقوط القذافي، فالدولة الليبية قد انهارت، ولا دلالة على وجــود حكومة أو جيــش أو بقايا دولة، وهذه هي الأجــواء الملائمة لأميركا وفرنسا وباقي الدول الأوروبية لتنفيذ أجنداتها ووضع الأسس لتحقيق مصالحها في ليبيا.

حــتى إنّ الاهتمام الأميركي بالداخــل العراقي بدأ يخفت في ما يخص المؤســسات الإعلاميــة ومنظمــات المجتمع المدني، لكونها ســتعمد إلى التركــيز على الجوانب الاســتخبارية وتلغي الكثير من المفاصل البســيطة، وذلك الحجم من المؤسسات التي خلقتها خلال ســنوات الاحتلال، والارتكاز على مؤســسات كبيرة أو فاعلة، في ضوء تقويم شامل لأداء المؤسسات المتعاونة مع الاحتلال، ولذلك ســنشهد إغلاق الكثــير من منظمات المجتمع المــدني العراقية التي كانت تتلقى الدعم الأميركي، بالإضافة إلى توقف العديد من الصحف والمجلات عن الصدور، وستغلق قنوات عدة، وسيجري تحويل هذه الأمــوال للقيام بالدور ذاته الذي جــرى في العراق، لذلك نعتقد أنّ التركيز سيكون على ليبيا في المرحلة المقبلة.

أضحت قوات الاحتلال عرضة لعمليات المقاومة الإسلامية العاملة على طول الطريق الموصل ما بين سفوان في أقصى جنوب العراق وقواعد الإمداد والتموين في وسط العراق

إنَّ الاســتراتيجية الأمريكية للتعامل مع الشأن الليبي هي في حقيقتها استراتيجية تقاطع مع الاســتراتيجيات الأوروبية للاستحواذ على ليبيا بعــد القــذافي، ولهــذا ســتكون الساحــة الليبيــة ساحــة تقاطع اســتراتيجيات مختلفة، وصراع ســياسي داخلي يدار مــن خارج ليبيا، وصولاً إلى الوصول إلى نقاط تقاطع كبرى وحادة ما بين الجماعات الليبية المختلفة، الــتي تفتقر جميعها إلى برنامج واضح لإدارة الدولــة والاقتصاد والمجتمع، وهي حالة تشابه تماماً ما حدث في العراق.

فالولايات المتحدة الأميركية التي أوقفت مساهمتها مع حلف الناتو بعد 8 أيام من بدء عملياتها ضد ليبيا، تحاول بعد ســقوط نظام القذافي الاستحواذ على نتائجها من دون كلفة كبيرة كما حدث لفرنسا أو الدول الأوروبية الأخرى، فســتشهد ليبيا قريباً دفعاً أميركياً وأوروبياً لكتابة دســتور جديد، على طريقة «الكنتاكي» مغلف بشــتى التعبيرات السارة والمعبّرة عن الديموقراطية وحقوق الإنسان والحرية بشتى أشكالها، ولكنه مُلغم بما يشــق الفصيل السياسي الواحد إلى شقين، وعندئذ سيبدأ الليبيون دفع فاتورة الاستعانة بالولايات المتحدة الأميركية والأوروبيين.

مراكز صنع القرار الأميركي والموقف من الثورات الشعبية

عقد مركز «بيلفر» للدراسات الدولية BELFER CENTER FOR SCIENCE AND INTERNATIONAL AFFAIRS ، وهو إحدى المؤسسات البحثية التي تدعمها جامعة هارفرد الأميركية، ندوة علمية للإجابة عن السؤال التالي: ما هو الدور الأميركي المطلوب في الشرق الأوسط بعد الثورات العربية؟

استهل البروفيسور نيكولاس بيرنز [4] NICHOLAS BURNS، مدير العلاقات الدبلوماسية في مركز «بيلفر»، حديثه مشيراً إلى أنّه يجب على الولايات المتحدة الأميركية أن تحمي عسكرياً مصالحها في الشرق الأوسط، من خلال تبنّي استراتيجية إصلاح طويلة الأجل هناك، وأن تسعى إلى بناء عراق ديموقراطي وتحجيم القوة العسكرية لإيران، وأضاف أنَّ على الولايات المتحدة الأميركية الحذر في التعامل مع أزمات حلفائها في السعودية واليمن والبحرين، فهذه الأنظمة ساعدت في مكافحة الإرهاب والتطرف، وحافظت على المصالح الاقتصادية الأميركية هناك. وخلص إلى أنّ على الولايات المتحدة الأميركية الموازنة بين التغيير والاستقرار في الشرق الأوسط.

ويرى البروفيسور أشرف حجازي، عميد كلية الإدارة الحكومية في دبي التابعة لجامعة هارفرد، أنَّ الولايات المتحدة الأميركية تواجه مأزقين في الشرق الأوسط:

الأول: هو وجود ثقافة مترسّخة في الشارع العربي مفادها أنّه لا يمكن الوثوق بأيّ دور أميركي على الرغم من مناداة الولايات المتحدة الأميركية بالحرية والديموقراطية.

الثاني: بروز أحزاب إسلامية يمكن أن تتسلم السلطة كما هي حال الإخوان المسلمين في مصر.

ويوصي الباحث بأن تتعامل الولايات المتحدة الأميركية مع جميع الجهات المنتخبة سلمياً في العالم العربي، بما فيها جماعة الإخوان المسلمين، الذين يبدو أن سياساتهم تتقاطع مع الولايات المتحدة الأميركية، وربما يكون انخراطهم في العملية الديموقراطية مفتاحاً لاعتدالهم.

أما أستاذ العلاقات الدولية وصاحب نظرية القوة الناعمة [5] SOFT POWER، البروفيسور جوزيف سي ناي [6] JOSEPH S. NYE فإنّه يرى وجوب التعامل بنحو انفرادي مع أيّ حالة عربية، وبما يضمن مصالح الولايات المتحدة الأميركية، لاختلاف الثورات العربية بعضها عن بعض، مع ضرورة تهيئة التغيير الديموقراطي للدول التي تتوافر فيها ظروف التغيير، والسعودية مثلاً لا تتوافر فيها ظروف التغيير.

4: نيكولاس بيرنز: وكيل وزارة الخارجية الأميركية الأسبق للشؤون السياسية وبعمل حالياً أستاذ ممارسة الدبلوماسية والسياسة الدولية في كلية جون كينيدي التابعة لجامعة هارفارد.

5: القوة الناعمة مصطلح شاع في عهد الرئيس الأميركي الأسبق بيل كلينتون (1992ـ2002) ويقوم على تجاوز الركائز الأساسية لمصادر القوة العسكرية أو القوى الغليظة ، بحيث يتم استخدام قوى معنوية وروحية وقيمية ودبلوماسية للهيمنة الأميركية على العالم .
راجع: القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية ـ ترجمة و تحقيق: محمد توفيق البجيرمي ـ تقديم: عبد العزيز عبد الرحمن الثنيان ـ مكتبة العبيكان ـ الرياض ـ 2007.

6:جوزيف سي ناي مساعد وزير الدفاع الأميريكي الأسبق ـ من كتبه المعروفةمستقبل القوة / THE FUTURE OF THE POWER

إذاً، علينا الحفاظ على استقرار هذا البلد. ويجب أن لا نعتمد على أنموذج واحد يصلح للتعامل مع جميع البلدان العربية.

ورأى البروفيسور ستيفن والت [7] STEPHEN WALT، أستاذ العلاقات الدولية، أنَّ الاضطرابات التي اجتاحت المنطقة العربية، لم تؤدّ إلى الإضرار بالمصالح الأميركية فيها. وتشمل هذه المصالح الوصول إلى إمدادات الطاقة الموثوقة، ومكافحة الإرهاب، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. إضافة إلى أنّ الولايات المتحدة الأميركية لديها التزام أخلاقي تجاه أمن «إسرائيل»، وتفضل انتشار الديموقراطية وحقوق الإنسان.

الخروج الأميركي من العراق هو انسحاب إجباري

وقال في هذا الإطار: دعمنا سابقاً أنظمة عربية ديكتاتورية، ولم يعد بإمكاننا الاستمرار اليوم في دعمها، بل يجب أن نتعامل مع من تنتخبهم الشعوب العربية، وفقاً لقاعدة المد والجزر، للمحافظة على مصالح الولايات المتحدة الأميركية في الشرق الأوسط. كذلك التعامل مع كل حالة عربية على حدة، بما يضمن المصالح الأميركية، ولا مشكلة في التعامل مع الأحزاب الإسلامية ما دامت قد انخرطت في ديموقراطية العملية السياسية.

وهو ما تحاول الولايات المتحدة الأميركية تطبيقه على مختلف الدول العربية التي طالتها الثورات الشعبية، ما دامت غير قادرة بعد ما جرى في العراق، على احتلال دول أخرى، لذلك تسعى إلى توظيف هذه الثورات أو الالتفاف عليها وتغيير بوصلتها، بما يخدم مصالحها في المنطقة، لهذا فإنَّ الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على توزيع النظم القائمة إلى قسمين:

الأول: دول لا يمكن التضحية بها لدورها المساند للاستراتيجية الأميركية في المنطقة. السعودية، قطر، الإمارات، البحرين، الكويت.

الثاني: دول تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لإطاحة نظمها. سوريا، العراق، الجزائر، اليمن.

وبناءً على ذلك فإنّ أميركا تسعى بكل جهدها ومن ورائها إسرائيل للحؤول دون أن تطال رياح التغيير هذه البلدان، وهو ما يضعها في إشكالية كبيرة بين مناصرة التغيّرات الحادثة في بعض البلدان المعادية لأميركا، والصمت إزاء ما يجري في بعض الدول المساندة لها، فحالة البحرين واليمن والسعودية والأردن من تكلس لنظمها السياسية وانتهاكها لحقوق الإنسان وتقييد الحريات وغياب الديموقراطية، أمثلة لا

7: ستيفن والت أستاذ العلاقات الدولية في جامعة هارفرد ،أثار بحثه المشترك مع جون ميرشايمر عن اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة في العام 2006 ضجة كبيرة أدت إلى أن تسحب جامعة هارفرد اسمها عن البحث المعنون ب »اللوبي الإسرئيلي راجع: THE ISRAEL LOBBY/ LONDON REVIEW OF BOOKS/ أذار /مارس 2006

يمكن أن تغض الطرف عنها إلى ما لانهاية ولا بد من أن تقف ذات يوم كعادتها لتبارك هذا التغيير، وكأنها لم تكن راعية لهذا النظام أو ذاك.

1: في ما يخص دول الخليج (ما عدا البحرين)، فإنّ هناك استراتيجية تغيير ديموقراطي طويلة الأجل ستعد لهذا الغرض، بما يضمن استمرار تدفق الطاقة إلى الأسواق العالمية وإرساء الحرية والديموقراطية ومكافحة الإرهاب.

2: يجب تعويض الحلفاء الذين خسرتهم الولايات المتحدة الأميركية، من مثل حسني مبارك وزين العابدين بن علي، من خلال علاقات براغماتية مع الأنظمة الديموقراطية العربية الجديدة.

3: السعي لتغيير صورة الولايات المتحدة الأميركية الداعمة للأنظمة الدكتاتورية في العالم العربي، والسعي لترسيخ صورة أميركا الداعمة للديموقراطية، من خلال دعم الديموقراطيات العربية الوليدة.

4: الاستمرار في عملية احتواء إيران وعزلها عن العالم، ما دامت تعمل لتطوير طموحاتها النووية.

5: الاعتماد على قوى إقليمية جديدة في الشرق الأوسط، لضمان الاستقرار والأمن في المنطقة، مثل تركيا وإسرائيل والسعودية في الوقت الحاضر.

6: عدم تقديم أيّ دعم عسكري للأنظمة العربية الديموقراطية الجديدة، واستبدال ذلك بدعم لمؤسسات المجتمع المدني باتجاه ترسيخ الحريات وحقوق الإنسان والديموقراطية والثقافة والتعليم.

موازنة السفارة الأميركية في بغداد تبلغ 6.3 مليارات دولار سنوياً

تدرك أميركا جيداً أنّها من جراء احتلالها للعراق وأفغانستان قد فقدت الكثير من عوامل قوتها ومقبوليتها، فشعاراتها باتت أقل بريقاً، وأكثر رفضاً من قبل الشعوب لأن ما يأتي بعد ذلك أكثر قتامة، فلم تعد أطروحات حقوق الإنسان قادرة على تغيير الصورة المختزنة في الذاكرة العربية والإسلامية، عن جرائم الاحتلال الأميركي في العراق وأفغانستان وخاصة ما حدث في سجن أبي غريب، بالإضافة إلى مصانع الفساد التي باتت تفرخ يومياً العشرات من حالات الفساد، التي تكشف عنها بين الفينة والأخرى وسائل الإعلام المختلفة، كما تحويل الدول إلى دول كرتونية هشة، فاسدة، قاصرة، مأزومة، لا تستطيع حتى تأكيد ذاتها، من حيث وصول الحال بالمواطنين إلى عدم الشعور بالمواطنة، أو سعي الكل لتأكيد ذاتيتهم الفردية بعيداً عن تأكيد الذات الجمعية للمجتمع، وهو

ما قاد العراق إلى التشرذم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والإثني، إضافة إلى أنّ التدمير الممنهج الذي اعتمده الاحتلال الأميركي لكل إمكانيات العراق الصناعية والاقتصادية والبنى التحتية والثقافية ومسح الذاكرة العراقية وانتهاءً بالإمكانيات العسكرية، وهو ما وصفه عام 2003، على خلفية ما جرى في العراق، كتاب أمريكميركيون «إنَّ أميركا باحتلالها للعراق حوّلته إلى دولة للبيع».

إنّ التراكم في الأشياء من شأنه أن يؤدّي إلى تحويلها إلى كيف أي «نوع»، هذا منطق قانون التحول على مر تاريخ البشرية، وتستطيع أميركا بناءً على إمكانياتها المتاحة تأخير عملية التحول إلى آجال ربما لا تطول، ولكنها غير قادرة على منع عملية التحول نهائياً، فالسعودية والبحرين والأردن والكويت، بدأت ملامح التحول فيها، تبعاً لحجم المتغيّرات الدافعة للتغيير، والوقت اللازم للوصول إلى الحالة الحرجة للتغيير يتسارع على وقع التعسف في استخدام القوة أو التسلط أو الاستمرار في الانتهاكات، التي من شأنها أن تفتح الأبواب مشرعة إزاء تزايد البشر المقهورين من هذه النظم المتكلسة والمتسلطة، وهو ما سيجعل عملية استهلاك هذه النظم لمرحلتها التاريخية قائمة، وتأذن بانزياحها لمصلحة نظم جديدة، وهذه حتمية تاريخية لا يمكن التشكيك في حدوثها.

البناءات التي نجحت واشنطن في ترتيبها في العراق تحاول أن تستنسخها في التجربة الليبية

إنّ المناورة الأميركية في المنطقة يراد لها أن تعطي إشارات إيهامية بأنّها ما زالت تسيطر على تفاعلات المنطقة، وهذا يندرج تحت معطى التعويض عن فقدان مساند قوة أميركا في المنطقة، وهو ما يدفعها إلى استخدام كل الوسائل لنقل المعركة إلى البلدان التي ترى فيها عنصر مواجهة لمشاريعها في المنطقة، هذا التحليل لا يعني القبول بتعسّف هذا النظام على حساب الحقوق المجتمعية، ولكن سياسات أميركا تظل على طول الخط تجمع بين طرفي نقيضين.

وعلى وفق كل ما تم عرضه يمكن القول:

إنَّ سياسات الإدارات الأميركية في المنطقة، في صناعة الديكتاتوريات لم تغادر الذاكرة القريبة للشعوب العربية، على الرغم من محاولاتها ممارسة التعمية على ذلك. الازدواجية في التعامل مع النظم السياسية تبعاً لمواقفها من المشروع الأميركي –

الاسرائيلي في المنطقة، أطاحت تماماً مصداقية الولايات المتحدة الأميركية.
كشــف مناخ الثورات الشــعبية العربية عن تنافــس أوروبي – أميركي للهيمنة على مخرجات هذه الثورات واحتوائها في سبيل تحقيق أهدافها.
أوضحت مرحلة الثورات الشــعبية العربيــة أنّ أميركا وأوروبا تعملان معاً وكلاً على حــدة، على تعطيل وصــول بعض هذه الثــورات إلى نتائجها المرجــوة، لأنها خارج السيطرة.

ستعتمد الولايات المتحدة في المرحلة الجديدة على الجوانب الاستخبارية

ألحقــت بعض هــذه الثورات مــن مثل الثــورة المصرية خاصةً خسارة قاسية بأميركا ومشروعها في المنطقة.
أفصحت الثورات عن تنافــس أوروبي – أميركي، بدأت ملامحه بالوضــوح وخاصة في مــا يخص تونس وليبيــا، فأوروبا ترى فيها امتداد «أطراف» لها، ومن المفترض أن تكون هي المســتفيدة منهــا، وهذا الأمر تزعمته فرنسا لأنها لم تســتفد من انضمــام دول أوروبا الشرقية للاتحاد الأوروبي وجاء لمصلحة ألمانيا، ولذلك فإنّه يجب تعويض ذلك على شواطئ البحر المتوسط.
تســعى أميركا مــن خلال الدخول على الثورات عبر مختلــف الوسائل بما فيها تجنيد معارضين، لتثبيت أوضاعها في القارة الأفريقية، لا ســيما أنها إلى الآن لم تسمّ مكان القيادة العسكرية الأمريكية في أفريقيا.
مثلما خلطت أميركا الأوضاع ما بين المقاومة والإرهاب في العراق خلال الســنوات 2004–2006، فإنّها تحاول خلط الأمر على الشــعوب العربية، لخلق التشــكيك في حراكهــا التاريخي ضد نظمها السياســية، إذ ليس من المعقــول أن تكون أميركا – أوروبا حليفة للنظم الديكتاتورية وحليفة للشعوب العربية.
إنَّ الهزيمة الكبيرة لأميركا في العراق، على يد المقاومة الإسلامية، ستكون لها تداعياته الكبــيرة، ومصداق ذلك أنها خرجت من العراق، لتجبر الكويتيين على إبقاء جزء من قواتها لحماية ميناء مبارك، وبذلك فإنَّ الكويت هي قاعدة بديلة، حيث فشــلت في إقامتها على الأرض العراقية.
تعلم الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا أنَّ الأرض المستقطعة من العراق عنوة، والــتي يقام عليها ميناء مبارك، لم يتم التنازل عنهــا، وأنَّ وجود قوات أمريكميركية عليها، بحجة حمايتها، لا يســتقيم مع اتفاقية الإطار الاستراتيجي للتعاون مع العراق، ما يعطي الحق لفصائل المقاومة الإسلامية بتحريرها.

مستقبل الهيمنة الأميركية في العالم

إن التغييرات في السياسات الأميركية عند اختلاف الإدارات لا تلغي بأي شكل أهدافها الاستراتيجية، في مختلف مناطق العالم، ولكنها تحاول تكييف هذه السياسات لاستجلاب أكــبر منافع ممكنة والتخلص من حالات الإخفاق التي رتبتها الســياسات السابقة، وهذا ديدن السياســة الأميركية عــلى أمداء زمنية ليســت بالقصيرة، لذلك فإنَّ اختلاف لغة الخطاب الســياسي الأميركي لا تعني أيّ تغيــير حقيقي في اتجاهــات الولايات المتحــدة ومواقفها، وهي تدرك جيداً أن حجم المنافســة واشــتدادها، بينها وبين الدول الصاعــدة، وإزاء هذا الهاجس الذي ســيطيح الحلم الأميركي في ضمــان أن يكون القرن الحــادي والعشرون قرنــاً أميركياً بامتياز، تتبدّى الإشكالية المســتقبلية لأميركا، في لجم هذه التوجهات أو الإمســاك بمغاليق فتح الأبواب لهذه القوى الطامحة، وبالتركيز من خلال الســيطرة على النفــط، وربط دول ونظم المنطقة باتفاقات عديدة تضمن من خلالها عدم خروجها من بيت الطاعة الأميركي.

تدرك الولايات المتحدة أنها فقدت الكثير من عوامل قوتها جراء احتلالها للعراق وأفغانستان

إلا أن كل ذلــك لا يلغــي التطوّر التاريخي الذي مــن شأنه أن يطيح قوى لمصلحة قوى أخرى، عندما تبلغ القوة الآفلة مرحلة الشــيخوخة والهرم، وتســتهلك مرحلتها التاريخية لمصلحة قوى جديدة أكثر عنفواناً وقوةً وديناميةً.
وعلى وفق ما يشير إليه الجدول الآتي من وصف للمشهد الاقتصادي المتصوّر للسنوات 2020 و2030، في ضوء اشــتراطات النمو المتحقــق والمتحفز من دون عوائق حقيقية يمكــن أن تكبحه، فإنَّ الاقتصاد الأميركي ســيفقد فرصته في قيــادة الاقتصاد العالمي، نتيجــة انخفاض حصته من تكويــن هذا الناتج، الذي كان معيــاراً رئيساً لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وعندئذ لن يكون بمقدور الدولار كعملة دولية تمثل مســنداً قوياً لزعامة أميركا الاقتصادية والسياســية، المحافظة على مكانته، ومن الجدير بالذكر أنَّ حالة الــصراع أو «حرب العملات» قد بدأت علائم ظهورها على خلفية الأزمة المالية 2008، ولهذا سيفقد الدولار فرصته في السيادة العالمية لصالح عملات أخرى، ليتشكل النظام النقدي من ســلة عمــلات دولية لا بد أن يكــون اليوان الصيني أحدهــا بجانب اليورو والدولار.
وبنــاءً عــلى ذلك فإنَّ مساهمة الاقتصــاد الأميركي في الناتج المحلي العالمي ســتشهد انخفاضاً كبيراً، مــن (19,4%) عام 2007 إلى (18,3%) عام 2020 وإلى (6,6%) عام

2030، وهو تراجع مروّع في موازين القوة الاقتصادية، فيما سيترقى الاقتصاد الصيني من (10,1%) عام 2007 إلى (17,7%) عام 2020، وإلى (22,7%) عام 2030.
المشهد الاقتصادي المتوقع للقوى الاقتصادية الكبرى في العالم:

الدولة	1995	2007	2020	2030
الولايات المتحدة الأمريكية	21,7	19,4	18,3	6,6
الصين	5،5	10,1	17,7	22,7
اليابان	8,3	6	4,6	3,6
المانيا	5,3	3,9	3,2	2,5
بريطانيا	3,4	3,1	2,9	2,5
فرنسا	3,6	3	2,5	2,1
الهند	3,1	3,4	6,9	8,7
روسيا	2,8	2,9	3,1	2,7
الاتحاد الأوروبي	24,5	20,8	18,6	15,6

SOURCE: GUSTAAF GEERAERTS, CHINA THE EU AND THE NEW MULTI POLARITY, EUROPEAN REVIEW, CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS, VOL.19, NO.1, 2011,

قدّمت أميركا أطروحة القوة الشاملة للدولة، وهي نتيجة تزاوج القدرات المتاحة الاقتصادية والعسكرية والسياسية وحتى الثقافية، وبهذا فإنّ فقدان القوة الاقتصادية من شأنه أن يطيح هذه الأطروحة التي ارتكزت عليها أميركا للترويج لأحقيتها في زعامة العالم.

ووفق هذه المعطيات التي بدأت تتراكم رويداً رويداً، والخاضعة طبيعياً لقانون تحول «الكمّ إلى كيف/ نوع»، فإنّ القرن الحالي لا يقدّم مؤشرات حقيقية على أنّه أمريكميركي بامتياز، على حد زعم بوش ورامسفيلد وكوندوليزا رايس وجوقة المحافظين الجدد. والهزيمة التي لحقت بها في العراق وأفغانستان، لا يمكن تعويضها بالمناورات التكتيكية هنا وهناك، التي تحاول من خلالها أميركا إيهام شعوب المنطقة أنّها ما زالت قادرة على صوغ الأحداث كيفما شاءت، لا سيما في ظل الأزمة الاقتصادية الخانقة، التي تتدحرج طرداً مع انضمام دول أوروبية أخرى إلى قائمة الدول المأزومة، ما يهدّد منطقة اليورو في المحافظة على تشكلها، ومن المتوقع أن تتراجع مساهمة هذه البلدان في المغامرات الأميركية.

لذلك نلحظ استعانتها ببعض الدول الصغيرة لتنفيذ بعض من أجندتها في المنطقة، ما يشير من دون لبس إلى أن أفول العصر الأميركي قد بدأ، وأنّ هذا العصر هو عصر القوى الصاعدة (الصين، الهند، الأرجنتين)، وهو أيضاً عصر الشعوب المقهورة كحتمية لتاريخية صعود وهبوط الأمبراطوريات على مر تاريخ البشرية. ◆